

## عازر دكور\*

### قراءة أولية في تحولات نخب

#### الداخل الفلسطيني

تسعى هذه المقالة لتقديم قراءة أولية إجمالية لآليات إنتاج نخب فلسطيني الداخل، وبالتالي تحاول أن تشخّص، من دون الإسهاب في التفصيل أو ادعاء الشمولية في العرض والتفسير، ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية وليدة المناخ السياسي والسياساتي الحالي لإسرائيل ونخبها الاقتصادية إزاء الفلسطينيين في الأعوام العشرة الأخيرة. وتتطرق المقالة إلى ظواهر عينية بصفتها مؤشرات بارزة إلى تحولات عميقة في شكل نخب فلسطيني الداخل السياسية وتركيبتها، ومنها عودة رؤساء المجالس المحلية العربية ورأس المال العربي إلى أداء دور الوسيط بين جمهور المواطنين العرب والسلطات الإسرائيلية.

#### لمحة تاريخية مقتضبة

لن أخوض في مجمل المسار التاريخي لتحولات النخب السياسية لفلسطيني الداخل بعد النكبة، وإنما سأذكر تحولاً مفصلياً طغت ملامحه على آليات إعادة إنتاجها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي حتى منتصف العقد المنصرم. في أعقاب بروز العمل المقاوم والثورة الفلسطينية (وفرض تصوراتها ومفرداتها على وعي فلسطيني الداخل) وتكنيس القوى السياسية الموالية للسلطة من عدد لا يستهان به من المجالس المحلية للبلدات العربية، وفي أعقاب أحداث يوم الأرض التاريخية، غدا رأس المال "الوطني" المؤشر

المعنوي الأثمن إلى الاعتبار والمكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي - الاجتماعي في مجتمع فلسطيني الداخل. تداخل صعود التيار الوطني وتضافر مع التحولات الاجتماعية - الاقتصادية الريفية التي قادها الأكاديميون وأصحاب المهن والتجار (جزء تنوع بنى الاقتصاد المحلي والانفتاح على اقتصاد المدينة)، لينشئ طبقة وسطى ذات ملامح حياتية مميزة، ومصالح ووعي ذاتيين<sup>١</sup>. وعليه، يمكن القول إن الحراك الوطني نجح في أواسط سبعينيات القرن الماضي في أن يشمل الطبقة الوسطى وقطاعاً من

\* باحث فلسطيني.

بل سياسياً - اجتماعياً أيضاً.

## ترسيخ سياسات الاحتواء الاقتصادي

بدأت إسرائيل بجدية تتخذ سياسات الاحتواء / الدمج الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين في أسواق العمل الخاصة والقطاع الرسمي عند استلام حكومة إيهود أولمرت وحزب كاديما رسمياً مقاليد الحكم في سنة ٢٠٠٦. ففي سنة ٢٠٠٧، ولأول مرة في تاريخ حكومات إسرائيل، صرّح رئيس الحكومة أولمرت رسمياً، أن ثمة تقصيراً وتمييزاً في تطوير وتمكين المواطنين العرب اقتصادياً من طرف أجهزة الدولة.<sup>٢</sup> وفي سنة ٢٠٠٨ قال أولمرت: "لم نجتز بعد حاجز التمييز ضد عرب إسرائيل. هذا تمييز مقصود، والفوارق لا تُحتمل." وعلى هذه الخلفية أقامت حكومة أولمرت في شباط / فبراير ٢٠٠٧ "سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي - الدرزي - الشركسي" كهيئة في مكتب رئيس الحكومة التي يرئسها منذ ذلك الحين الاقتصادي ابن منطقة المثلث أيمن سيف.<sup>٣</sup>

تزامناً مع بدايات منهجة سياسات الاحتواء / الاندماج الاقتصادي، نشرت النخبة الوطنية السياسية في الداخل ما اصطلح على تسميته "وثائق التصور المستقبلي"<sup>٤</sup> التي أحدثت ضجة كبيرة في أوساط الإجماع السياسي الصهيوني وأجهزة السلطة، وأسفرت عن توعد رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) في حينه يوفال ديسكين النخب الوطنية العربية، بأن جهازه سينال من كل من سيتجرأ على تحدي تعريف الدولة كيهودية، وأن القيادة العربية الوطنية باتت خطراً استراتيجياً على الدولة.<sup>٥</sup> من جهة أخرى، قال ديسكين

أصحاب رؤوس الأموال المحلية ضمن تصوراتهم ومشروعهم<sup>٦</sup> وبالنتيجة، تبدل الموقع السياسي لقطاع بارز من النخب الاقتصادية لفلسطيني الداخل، آنذاك، من مهادنة النخب السياسية المرتبطة بالسلطات الإسرائيلية والمالية لها، إلى التزام الحياد تجاه - أو مساندة - النخب السياسية الوطنية المتجددة والنافذة. بعبارة أخرى، تقلصت المسافة القيمية والمصلحية - السياسية بين أصحاب رؤوس الأموال والطبقة الوسطى من جهة (المتواضعة حجماً وثروة قياساً بنظيرتها اليهودية - الإسرائيلية)، والنشاط السياسي الوطني فكراً وممارسة من جهة أخرى، وتطورت في إثر ذلك لغة وآليات تجمع ما بين الهوية الوطنية والمصلحة الاقتصادية ورأس المال العربي من دون أن توقعهما في تناقض المستحيل جرّاء هيمنة القطاع الرسمي والاقتصاد الخاص الإسرائيلي على أغلبية الموارد المادية ومصادر التشغيل (Bishara 1993; Jamal 2011). وتوازن هذا النسق من التقارب / التواءم السياسي - اقتصادي، وأعاد إنتاج نفسه حتى أواخر العقد المنصرم بشكل حافظ على مبادرة العمل السياسي الوطني وحيويته (باستثناء أول أعوام عملية أوسلو وعودة الأحزاب الصهيونية إلى تجنيد نخب اقتصادية عربية ناشئة في صفوفها). ومع ذلك، نشهد منذ أواسط العقد الأول للألفية الثالثة تخلصاً في هذه التوليفة وضوابطها، إذ إنه، وعلى ضوء اللبرلة القصوى للاقتصاد الإسرائيلي وتوسع حجمه الملحوظ وسعي إسرائيل للانخراط الكامل في منظومة ومؤسسات الاقتصاد العالمي، تسعى أجهزة الدولة ونخبها الاقتصادية لشق اقتصاد عرب الداخل بشكل يعود عليها بالمنفعة، ليس فقط مادياً، بموجب منطلق اقتصاد السوق النيوليبرالي،

الكرهية والمعلومات المغرصة والمغلوط فيها والتحريض على القيادات السياسية الوطنية، أولاً، عبر ذمّها كمتطرفة ومستهتلة لجماهير ناخبها ومصالحهم، وثانياً من خلال تحميلها مسؤولية كل ما يقوم به المواطن الفلسطيني من مقاومة يومية، أو مناهضة شعبية لسياسات الحكومة المجحفة والعنيفة.<sup>١٠</sup>

إنّذا، نستطيع اليوم أن نقرأ تطور الديناميكية السالفة الذكر كالتالي: إخراج النخب السياسية الوطنية في الداخل رسمياً من معادلة تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (عبر تجاهلهم في اتفاق أوسلو)، دفعهم إلى الالتفات إلى ذواتهم ومكانتهم في الدولة اليهودية والديمقراطية على حد تعريفها، فتعاملوا مع مفهوم المواطنة الإسرائيلية بجدية، معيدين صوغه نظرياً عبر تحدي مبدأ الناظم اليهودي وتعزيز ذلك الديمقراطية. لكن هذه المحاولة لم ترق لمختلف أطراف الطيف السياسي الصهيوني الذي رأى فيها اشتباكاً مباشراً مع لب مشروع "دولة اليهود اليهودية والديمقراطية". وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن تفاعل الداخل الفلسطيني وتلاحمه مع انتفاضة الأقصى، وتهاوي مجمل العلاقات العربية - اليهودية في أعقابها، أمور وضعت المؤسسة الإسرائيلية أمام تحدٍ عملي ونوعي لجهة كيفية إعادة المارد إلى القمقم، والأدوات المتاحة لتنفيذ ذلك. وقد صارت الصورة واضحة بعد عملية سحق الانتفاضة الثانية والانتعاش الاقتصادي الذي أعقب ذلك، فقد تضرر المواطنون العرب اقتصادياً بشكل بالغ من تداعيات أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ وتفتيت شبكة الضمان الاجتماعي ومخصصات "التأمين الوطني" الإسرائيلي على يد بنيامين نتنياهو كوزير للمالية، وانخفضت معدلات

للسفير الأميركي في إسرائيل في اجتماع عُقد في سنة ٢٠٠٨، وسرّبت محتواه شبكة "ويكيليكس"، إن "عرب إسرائيل، وخلال الأعوام الستين الماضية، كانوا في معظم الوقت مخلصين للدولة - بما في ذلك خلال حرب الأيام الستة، ويوم الغفران، وموجات الإرهاب التي تبعتها"، وأضاف أن "الشاباك" يشجع الحكومة بشكل دائم على عدم إغفال دمج "عرب إسرائيل" في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، لعل هذا التوجه يكون هو الأفضل لمساعدتهم على التغلب على "أزمة هويتهم".<sup>١١</sup> ظاهرياً، يبدو كأن تصريحَي ديسكين المذكورين يحتويان تناقضاً، لكنهما جوهرياً يقيمان تمييزاً حاداً بين الجماهير العربية وقياداتها الوطنية.

يتمظهر هذا الشكل لتكتيك "فرّق تسد" كرسائل رسمية خطابية فحواها: مصالحكم ورفاهيتكم أيها المواطنون العرب في دولة إسرائيل لا تستوي مع أهداف ومطامع سياسيتكم المناهضين للجوهر الأيديولوجي للدولة، وبالتالي لا يوجد تماثل بين مصالحكم التي نرغب في تعزيزها، وسياسات ممثليكم المعترضة والمعارضة. ويرى عدد وافر من المراقبين والمحللين أن هذا التمييز والتفريق بين جماهير الداخل ومثليها بات مركباً معتمداً وناظماً لسياسات الحكومات المتعاقبة بشأن المجتمع الفلسطيني في الداخل.<sup>١٢</sup> إذا نظرنا إلى الأعوام السبعة التي تلت الحرب الأولى على قطاع غزة في سنة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، والتي شكلت نقطة فارقة في تدهور الخطاب العام الإسرائيلي نحو العداء الأعمى والشرس لكل ما هو عربي أو فلسطيني، نرى أن حكومة نتنياهو وأبواقها الإعلامية والمدنية والأهلية دأبت بشكل ممنهج ومثابر على ضخ

بعملية "الأسرلة الموضوعية" (الناجمة عن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية للعرب في الداخل) من أن تتسارع وتتركب (بدلاً من أن تنحسر)، وذلك لعدم حدوث تغيير جوهري في قواعد اللعبة ومفاتيحها (بشارة ٢٠١٠؛ Zreik 2003).

باختصار، فشلت النخب الوطنية في الداخل في إدراك أنه في مقابل كل استدراك إسرائيلي نحو إدراج الفلسطينيين ودمجهم فيما تسوّقه أجهزتها على أنه "مواطنة متساوية"، كانت المؤسسة (وعموم الإسرائيليين) يتوقعون شيئاً في المقابل من المواطنين الفلسطينيين. وبمجرد أن وصل المجهود والاجتهاد الفكري - السياسي - الأخلاقي ذروته مع نشر وثائق التصور المستقبلي، عمدت الحكومة والنخب الاقتصادية الإسرائيلية إلى الرد بقوة عبر خطاب "الواجبات في مقابل الحقوق"، الذي يقول: تدعون أن هنالك تمييزاً مؤسسياً ضدكم؟ نعم نعترف. هنالك تقصير وتهميش في الميزانيات المحلية وخطط التطوير؟ نعم نعترف. المؤسسة تريد تصحيح الغبن والتقدم نحو اندماجكم في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، هل تريدون ذلك أيها المواطنون والقيادات العربية؟ هنا بدأ ارتباك شديد، أو محنة إن جاز التعبير، لدى مختلف القوى السياسية الوطنية الفلسطينية التي كان جوابها المرتبك: نعم نريد، لكن... أو لا نريد بالصورة المطروحة، لكن... كيف نردّ مجدداً من دون أن نخسر عنفوان طرحنا وعدالتنا؟ ولّد هذا الارتباك في الأعوام العشرة الأخيرة مسرحاً يعجّ بالتناقضات على مستوى السياسة الوطنية في الداخل، فقد نجحت الدولة في تصدير أزمة طبيعتها وجوهرها (أججها الحراك الفكري والسياسي الوطني في تسعينيات القرن الماضي

الولادة لدى فلسطينيي الداخل وتفشى الفقر، وتعاضم دور العامل الاقتصادي ومفعوله في منظومة السيطرة الديموغرافية - الاجتماعية والتبعية السياسية - الاقتصادية الإسرائيلية.

## تقليص حيز العمل السياسي الوطني وتجريمه

يشير الباحث رائف زريق (Zreik 2003) إلى الآثار غير المحسوبة و / أو المقصودة المترتبة على تحدي النخب السياسية الوطنية في الداخل لجوهر الدولة الإسرائيلية ومضمونها وهرمية المواطنة فيها، وينبّه إلى أن للأفكار الاعتراضية أو الثورية ديناميكية خاصة بها، وأنها مفتوحة على مسارات وقرارات وردات فعل متنوعة. وفي مضممار جدلية خطاب "دولة المواطنين" (في مقابل "الدولة اليهودية والديمقراطية")، يكتب زريق أن "المواطنة تفترض وجود دولة، وهي شرط مسبق لها، وأن حمل المواطنة على محمل الجد يستلزم حمل الدولة على محمل الجد" (Ibid.). ولا شك في أن ثمة لازمة مهمة للمشروع المرجو لدولة المواطنين، تتعلق بتأثيره في السردية الخاصة بحامله، فمثلما أن على إسرائيل، بحسب فهم الفلسطينيين لمشروع "دولة جميع مواطنيها"، تطبيع علاقاتها مع مواطنيها الفلسطينيين الأصليين، كذلك يتعين على مواطنيها (أي الفلسطينيين أنفسهم) تطبيع علاقاتهم معها. وتضمّن هذه الجدلية قبول حقيقة إسرائيل كدولة شرعية، وليس كأمر واقع فقط، ولذا، فإن لم يتحقق مشروع "دولة جميع مواطنيها" ضمن إطار مصالحة تاريخية واضحة المعالم فسيكون تحقيقه المتدرج مكلفاً وباهظاً، وبالتالي لا بد للصبورية التي وصفها عزمي بشارة

تلازمت مساعي أجهزة السلطة الاحتوائية / الاندماجية مع تحريض سياسي منفلت ومتصاعد يهدف إلى نزع الشرعية الشعبية عن القيادات والهيئات السياسية الوطنية في الداخل، وتطويرها بواسطة تكتيكات متنوعة، منها استدراجها من أجل تسيير مخططاتها، ثم إنكار جهودها، وتهميشها، وذمها وتحويل الاعتبار إلى رجال أعمال وسياسيين عرب "انتهازيين"،<sup>١٢</sup> ونتيجة ذلك، يتم إنتاج الأخيرين كنخبة ذات صدقية وإنجازات ملموسة. إجمالاً، تسعى هذه السياسات والوسائل لخفض السقف المعنوي العربي الفلسطيني للسياسة في الداخل، ولترسيم حدود جديدة وفاعلة لقيم ومفهوم العمل "الوطني" بين فلسطينيي الداخل، بحيث يجري سلخ الإطار القومي الوطني عنه، وإعادة تعريف سقفه القيمي - المعياري بما يتلاءم مع المصلحة الرسمية والنخب الأيديولوجي الصهيوني الراهن.

### النخب الاقتصادية، القائمة

#### المشتركة، ورؤساء المجالس المحلية

ما سعى ويسعى له النظام الإسرائيلي يمكن فهمه على أنه عملية مقايضة مباشرة للحريات والحقوق السياسية بامتيازات دخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي وحقوق إنمائية فقط - أي على أنه عصا سياسية وجزرة اقتصادية. ولا شك في أن المنطق السالف مكون أساسي في صندوق أدوات السيطرة الكولونيالي، إلا إن السلطات الإسرائيلية باتت تدرك أن "وعي" جماهير الداخل الفلسطينية تجاوز إلى حد كبير الالتباس بشأن الهوية وعقدة "العربي - الإسرائيلي" التقليدية. وبالتالي، يصعب تفسير جدلية تجريم وتصفية السياسة

وبدايات العقد الأول من أعوام الألفين)، وإعادة تدويرها على شكل قضايا معيشية مادية في غاية الأهمية للمجتمع العربي في الداخل. وعندما تحول فتات الخبز الحكومي (من مخصصات وموازنات) إلى قطع لحم، ازداد التأزم في ترجمة التصورات المستقبلية إلى برنامج عمل سياسي ديناميكي له بوصلة؛ وكلما كبرت قطعة اللحم ازداد الخلاف على حجمها، لكن ليس على جوهرها المنشود، أو سياقها، أو شكل تعليبها وتقديمها. وفي ظل هذا النسق المتفاقم بتأزمه ترسخ خطاب مصالح يحمل منطقتاً نفعياً، واختلقت النخب على أشكال تقويمه ومدى تسييسه، وتداخل / اختلط الطرح الوطني السياسي - الأخلاقي بخطاب سياسات التطوير والفجوات الاقتصادية. وفي المقابل، كلما بادرت النخبة الصهيونية الراهنة ذات النزعة الكولونيالية الإحلالية والفاشية إلى سن مزيد من القوانين التي تهدف إلى تضيق مجال الهوية وتقويض العمل السياسي الوطني وتجريمه<sup>١١</sup> (وازدادت الملاحقة السياسية والأمنية لهذه القوى وتزايدت وتيرة هدم البيوت واقتلاع العرب بدو صحراء النقب)، شرعت المؤسسة الإسرائيلية تصعد وتواتر مساعيها ومشاريعها التي تصب في الاحتواء الاقتصادي والاستيطان السياسي للقوى الوطنية في الداخل، فنرى هذه المشاريع تُصقل تاركة أشكال التمييز العنصري الواضحة (نسبياً) لتشكّل قوالب تمييزية مركبة قادرة على احتواء مطالب مادية ورمزية للمواطنين العرب المنادين بالحقوق المدنية والتمساوية. وهكذا طورت المؤسسة آلية تخفّف وتلطّف من حدة الاحتقان، من ناحية، وتنتح وعياً / عقلانية مضمرة حاملة لقواعد لعبة جديدة، من ناحية أخرى.

الوطنية والاحتواء / الدمج الاقتصادي على أنها مجرد معادلة ميكانيكية لشروط الوضعية السياسية بشروط ومعاملات مادية - اقتصادية.

يعرّف معظم العرب أنفسهم اليوم على أنهم عرب ومسلمون (أو مسيحيون، إلخ) في المقام الأول، ثم مواطنون إسرائيليون. ولا يبدو أن النظام الإسرائيلي الراهن - على الرغم من فاشيته - يمثل مشكلة جوهرية مع الأمر، بل على العكس، فإن الحفاظ على مسافة من "فئة" (category) المواطنة (الإسرائيلية)، وعدم الرغبة في الاستحواذ على مضامينها، يسهّلان عملية تهويدها بالمفهوم الفوقي الاستعلائي، ومن شأن ذلك أن يُبقي المواطنين العرب على تخومها في موقع ردة الفعل والتفاوض على هوامش الحريات والحقوق السياسية الأساسية.

وبالتالي، تتحرك الدولة والقطاع الخاص الإسرائيليان على المستويين السياسي والاقتصادي في آن واحد، ويفصّلان بدلات يتعايش فيها الاقتصادي مع السياسي بحيث لا يحدثان احتكاكات مع منطلق / عقيدة الهيمنة اليهودية. بالأحرى، تسعى الدولة الإسرائيلية وأجهزتها لتجنيس قواعد الاقتصاد السياسي لفلسطينيي الداخل بحيث تنتج مجتمعاً عربياً له خصوصية وطنية فولكلورية تنطوي تحت سقف ما يسمّى "المجتمع الإسرائيلي"، متفاعلة بانصياع ما مع أعرافه الإسرائيلية - الصهيونية الناظمة. وبكلمات أخرى ترجو الدولة الإسرائيلية ملاءمة الشرط الاقتصادي - السياسي مع وعي سياسي غارق في حالة تفاوض دائمة على شكل كينونته الوجودية - السياسية في إطار المواطنة الإسرائيلية.

سنتناول مثلاً حياً لهذه الديناميكية المركبة. نلاحظ مؤخراً (وتحديداً منذ تبوأ نتنياهو سدة الحكم في سنة ٢٠٠٩)

أن المكاتب الحكومية و"سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي" بدأت بتكثيف ارتباطاتها مع المجالس المحلية العربية ورؤسائها (وأيضاً مع مؤسسات مدنية يهودية - عربية وعربية) من أجل كسب المعلومات، ورصد الحاجات وتطوير الخطط التنفيذية للنهوض بالمرافق العامة والبنى التحتية والخدماتية بموجب الخطة الخماسية (الأولى) للتطوير الاقتصادي لـ "الوسط العربي"، والتي وُضعت في سنة ٢٠٠٧. وبالتوازي مع ذلك بدأ القطاع الخاص الإسرائيلي يتحرك جاهداً لتوسيع أسواقه في البلدان العربية، وليساهم من موقعه في زيادة نسب تشغيل المواطنين العرب بحسب توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي اشترطت على إسرائيل في إبان قبول عضويتها فيها (والتي تمت فعلياً في سنة ٢٠١٠) دمج مواطنيها الفلسطينيين في سوق العمل، وخصوصاً النساء والأكاديميين منهم. وأسفرت المداولات المتبادلة عن نشوء علاقات عمل غير مسبوقه وحميمية بعض الشيء بين الأطراف المذكورين أعلاه، فضلاً عن خروج بعض المشاريع الإسكانية والتطويرية الضرورية لتعزيز قوام البلدات العربية المنهكة اقتصادياً والمحاصرة مكانياً، إلى حيّز التنفيذ. فبعد ستة عقود من عدم الجدوى في التقدم في شتى المجالات التطويرية، بدأت الحكومة تسمع وتتحقق وتستجيب جزئياً،<sup>١٤</sup> وحظيت هذه المساعي بدعم مهني منقطع النظير من مؤسسات المجتمع المدني العربية والعربية - اليهودية، وبدعم مادي سخي من صناديق ومتبرعين يهود في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.<sup>١٥</sup> وتزامنت هذه التطورات مع دخول شبكات التسوق الإسرائيلية الكبرى إلى المدن العربية، وإقامة بعض المجمعات

والمالك لعلاقات طيبة مع رؤوس الأموال المشغلة في سخنين. ومن جهة ثانية نجده يروج لـ "السلام الاقتصادي" مع أصحاب رؤوس أموال إسرائيليين في جامعة هارفرد الأميركية.<sup>١٩</sup> كما أنه بنى علاقات عمل متينة مع مكاتب ومؤسسات حكومية متعددة، فضلاً عن رؤساء المجالس المحلية التي حولته إلى وسيط قوي فيما بينها،<sup>٢٠</sup> ولذلك، لا نرى قيادات الأحزاب الوطنية تنتقد أو تسائل نهج رئيس بلدية سخنين وسياساته، وإنما تحرص على الحفاظ على علاقات جيدة معه.

إن علو شأن رؤساء المجالس المحلية، وإدراكهم مكانهم قوتهم (كونهم ومجالسهم المحلية الشركاء المركزيين والمنفذين لخطط التطوير الحكومية)، خلط الأوراق في حقل العمل السياسي الوطني، بشكل مباشر على المستوى المحلي، وآخر غير مباشر على المستوى القطري. وخير دليل على ذلك الانتخابات المحلية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً لتأثير الأحزاب الوطنية تنظيمياً وسياسياً، وأن حسابات معقدة - وليست وطنية بالضرورة - طغت على قرار دعم مرشحي رئاسة معينين. بكلمات أخرى، يشهد حقل العمل السياسي الوطني على مستوى التمثيل المحلي تفككاً لضوابطه، وتشوشاً في مبادئ إرشادية جرى اعتبارها "وطنية" منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

ما يرشح من بوادر عن السياسات المركبة للسلطات الرسمية الإسرائيلية إزاء نخب الداخل الوطنية لا يسهل الفهم التلقائي أو البسيط لنياتها المبيتة؛ فالنيات تبدو متعددة ومختلفة وتحتوي على توترات فيما بينها. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكننا استقراء الأفعال الناجزة التالية: نجحت مؤسسات الدولة في استحداث نسق

التجارية على مشارف أو داخل حدود البلدات العربية،<sup>١٦</sup> وعليه، استشعر رؤساء المجالس المحلية العربية، ومعهم بعض رجال الأعمال المحليين، بارتقاء مكانتهم وتأثيرهم في الواقع المحلي، وتداخلهم في النخب الاقتصادية والسلطوية الإسرائيلية.<sup>١٧</sup> تؤثر العملية التفاعلية الموصوفة أعلاه بشكل جلي في آلية الضبط الوطني للسياسات المحلية، وفي النخب النافذة بعدة مستويات. فعلى مستوى الأشخاص نرى أن عدداً من رؤساء البلديات شرعوا يبتعدون عن حاضناتهم التاريخية من الأحزاب الوطنية، وتموضعوا كرجال سياسة فوق حزبيين، يضعون نصب أعينهم المصالح العليا المتعددة للبلدة (والتي بالضرورة تستلزم علاقات طيبة مع المكاتب الحكومية وأذرع السلطة).<sup>١٨</sup> ولذلك نجد أن عدداً ليس قليلاً منهم (في باقة الغربية، وأم الفحم، وسخنين، والناصر، مثلاً) تحالف في الانتخابات المحلية في أواخر سنة ٢٠١٣، مع رجال أعمال وأصحاب رؤوس أموال، ورجال دين، وشيوخ عشائر، وشخصيات اعتبارية، إلى جانب سعيه لكسب دعم مختلف الأحزاب السياسية الوطنية، بينما من الناحية الأخرى، نرى تراجعاً في طرح التنظيمات السياسية الوطنية نفسها بديلاً من، أو نقيضاً للانتماءات السياسية الوشائجية والضيقة، فبات يهادنها ويبحث عن سبل للتحالف معها كي لا يفقد حضوره على الساحة المحلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ابتعد رئيس بلدية سخنين الجليلية منذ سنة ٢٠٠٨ (ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية) مازن غنايم في الانتخابات الأخيرة، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي (والذي كان مقرباً منه سابقاً)، وبنى صورته الانتخابية على أنه "العارف من أين تؤكل الكتف"،

الداخل وتجريماً تحت سقف الولاء للإجماع الصهيوني بشأن "يهودية الدولة"، وبين احتوائها ضمن مرجعيات وضوابط خطاب "القطاعات / الأسباط الإسرائيلية" في أحسن الأحوال.<sup>٢٣</sup> إن عملية إنتاج خطاب "ما هو متوقع" جماهيرياً من السياسة العربية الوطنية في الداخل في أوجها، ويجري ضبط نغمتها بشكل كبير من جانب الحكومة وأبواقها الإعلامية والجماهيرية. وفي المحصلة، نستطيع القول إن السياسة الوطنية بمختلف قواها ومركباتها تقف، من الناحية الفعلية، مرتبكة ومتمترسة في خانة ردة الفعل، وهذا النهج بدوره يكرس ديمومة خطاب وممارسات الاحتواء والتخصيص الوظيفي، المعدة لشريحة السياسيين العرب ضمن هذا الخطاب.

### ملاحظات ختامية

بعيداً عن التسطيح والاختزال، لا شك في أن معظم الفلسطينيين من أبناء الطبقة الوسطى وما فوقها من أصحاب المهن: رجال الأعمال ورؤوس الأموال وغيرهم من المنخرطين في الاقتصاد الإسرائيلي، لا يتنكرون لهويتهم القومية العربية الفلسطينية، وإنما يوظفونها بكبرياء في الفضاءات الإسرائيلية العامة، وفي المناوشات اليومية بشأن خصوصيتهم ومكانتهم داخل جماعاتهم المهنية. لكننا في الوقت نفسه، وتحت وطأة الحملة الحكومية والشعبية المسعورة لنزع شرعية التمثيل السياسي من القيادات الوطنية التقليدية، نتوجس من تحركات تسعى لتجاوز العوائق التي تحول دون تطبيع اندماج النخب الاقتصادية في الحاوية المتجانسة ظاهرياً المسماة "المجتمع الإسرائيلي"، وذلك غالباً ما يجري من

سلوكي مستتب نسبياً في مقابل الحكم المحلي العربي، ونافعاً للطرفين، كما يبدو أن النظام الحاكم معنيّ بأن ينسحب نسق العلاقات المذكور ويعمم على السياسة الوطنية القطرية؛ بمعنى أن يتم تحويل نواب الكنيست عن القائمة المشتركة إلى وسطاء بين مطالب المواطن الفرد والسلطة الحاكمة - أي توريثهم في إنتاج دائم لنتائج ملموسة في سياق خطاب التطوير الاقتصادي الإسرائيلي، وردم الفجوات المادية.

خلال العام الأخير، وعقب مناورات إعلامية وغزل سياسي من طرف رئيس الحكومة والدولة لرؤساء المجالس المحلية وإغفال متعمد لدور أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة (فضلاً عن التحريض الغاشم ضدهم) على خلفية المداولات الحثيثة تمهيداً لإقرار الخطة الخماسية الجديدة، أدرك نواب القائمة المشتركة أن هدف الألعوبة السلطوية هو تشويه صورتهم ورصيدهم الجماهيري وسحب بساط التأثير السياسي من تحت أرجلهم،<sup>٢٤</sup> الأمر الذي دفع أعضاء القائمة المشتركة بكل قوتهم (وخصوصاً رئيس القائمة أيمن عودة)، إلى توطيد العلاقة مع رؤساء المجالس المحلية وتنظيم زيارات تفقدية شبه أسبوعية لهم وبلداتهم، إلى جانب بناء علاقات عمل وطيدة مع الكوادر المهنية والإدارية لمختلف الوزارات الحكومية.<sup>٢٥</sup>

قد يقول المنطق السليم إن لا إشكالية في أن الدور الأساسي الذي يجب أن تؤديه النخب السياسية الوطنية، هو دور الممثل والوسيط المخلص لقضايا الشعب المادية والمعيشية الملحة، وقد يكون الأمر في منتهى الصواب لو أن السياسة والتشريعات والعنف السلطوي لا تتأرجح بين تطويع الذات السياسية الوطنية الفلسطينية في



السياسي لرأس مالهم المادي والمعنوي في السوق، ومن خلال خطط الإنماء والتطوير الرسمية، وبالتالي إنتاجهم كذوات مدركة لخصوصيتها السياسية والوطنية، وإلا فقدت كينونتها. وهذا الأمر يقود إلى دخول العمل السياسي الوطني في محنة وجودية - وليس خلافاً بشأن جوهر السياسة وأهدافها لدى المواطنين الفلسطينيين واليهود على حد سواء وفق ما كانت تصبو إليه النخب الوطنية الفلسطينية في الداخل قبل عقد ونيف من الزمن. يجري ذلك في وعلى هامش دولة تعزف نفسها كدولة قومية حصرية لليهود، بينما تحتل وتحاصر وتشرد ملايين من الشعب الفلسطيني ولا تقبل البتة بأن تتحول في جوهرها إلى دولة مواطنة اندماجية في حدها الأدنى. ■

خلال ربط هذه النخب ورؤوس أموال ناشئة (وغير مسيسة تاريخياً) بالقطاع الخاص الإسرائيلي والوزارات عبر طبقة "السياسيين الجدد"،<sup>٢٤</sup> الأمر الذي يعني عملياً تهميش دور النخب الاقتصادية السابقة ذات الارتباطات الجلية بالمراكز السياسية المحلية الوطنية، وإنتاجاً لمكانة اجتماعية - سياسية ومجتمعية مؤثرة للمنتفعين من الانخراط في الاقتصاد الإسرائيلي عبر معادلة "ثمن الخسارة".<sup>٢٥</sup> ويتجلى هذا سياسياً في تحويل الاندماج في الاقتصاد والسوق الإسرائيليين إلى مطلب وطني مسؤول في نظر نخب الداخل الفلسطينية.

بعبارة أخرى، تسعى إسرائيل لإدخال مواطنيها العرب في نسق موحد من السلوك السياسي عبر ضبط معاملات الاقتصاد

## المصادر

- ١ توخياً للدقة، يجب الإشارة إلى أن الطبقة الوسطى لدى عرب الداخل ليست "طبقة" بالمفهوم الكلاسيكي والنمطي، وذلك بسبب اتكائها على هوامش الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين. ولهذا، وبما أنها غير قائمة بمعزل عن الأطر الإسرائيلية، فإنه يصعب اعتماد التحليل الطبقي كإطار موجّه لتفسير سلوكها السياسي.
- ٢ تجسد هذا سياسياً على الصعيد المحلي بتشكيل جبهة الناصرة الديمقراطية في سنة ١٩٧٤، وقطرياً بتشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في سنة ١٩٧٧.
- ٣ انظر ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokedemo100507.aspx>
- ٤ انظر موقع "والاه" العبري، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://news.walla.co.il/item/1377234>
- ٥ انظر ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.pmo.gov.il/BRANCHESANDUNITS/HAMIGZAR/Pages/default.aspx>
- ٦ نديم روحانا، "وثائق تحدى الدولة اليهودية"، "السفير"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1571>

- ٧ بعد ذلك التصريح بشهرين ترك قائد التجمع الوطني الديمقراطي والنائب في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة البلد بعد تحقيقات (على خلفية تهمة أمنية) من طرف الشرطة.  
انظر: "رداً على توجه عدالة، المستشار القانوني للحكومة يدعم حملة الشبابك غير القانونية ضد العرب"، "عدالة / المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.adalah.org/ar/content/view/590>
- ٨ انظر موقع *The Marker* في الرابط الإلكتروني:  
<http://www.themarker.com/news/1.1746530>
- ٩ انظر على سبيل المثال، تقرير "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://democracy-project.org.il/he/wp-content/uploads/2010/08/democracy-minorities.pdf>
- ١٠ انظر: "حوار الطاولة المستديرة في الكنيست: أعضاء الكنيست العرب والتغطية الإعلامية في الصحافة العبرية"، "مبادرات صندوق إبراهيم"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.abrahamfund.org/10969>  
وأيضاً: "صاحبة الجلالة في إسرائيل ترقص على أنغام المؤسسة الحاكمة"، "القدس العربي" في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.alquds.co.uk/?p=576125>
- ١١ للاطلاع على تلك القوانين، انظر موقع "عدالة / المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.adalah.org/ar/law/index>
- ١٢ انظر موقع Mekomit، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://mekomit.co.il/%D7%91%D7%9C%D7%93-%D7%95%D7%94%D7%92%D7%95%D7%A4%D7%95%D7%AA-%D7%9B%D7%A8%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%A7%D7%94/>  
وكذلك موقع Al Monitor، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2016/02/balad-party-joint-list-ghattas-odeh-meeting-terrorists.html>
- ١٣ انظر موقع "مركز الأعمال العربي في إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://sba.economy.gov.il/About/Researches/Documents/%D7%94%D7%A9%D7%A4%D7%A2%D7%AA%20%D7%94%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA%20%D7%94%D7%9E%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%A6%D7%99%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%AA%20%D7%A2%D7%9C%20%D7%94%D7%A6%D7%9E%D7%99%D7%97%D7%94%20%D7%94%D7%9B%D7%9C%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%AA%20%D7%91%D7%99%D7%99%D7%A9%D7%95%D7%91%20%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%20%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C%202014.pdf>

١٤ على الرغم من التقدم المذكور، فإنه لا يزال هناك إشكالية كبرى بشأن مسطحات البناء ومناطق النفوذ البلدية المجمدة منذ عشرات السنين (مع أن الأمور بدأت بالتحرك في اللجان المختصة)، فضلاً عن حملة تصفية أملاك الحاضرين الغائبين المصادرة، وعدم الاعتراف بأكثر من أربعين قرية عربية. للمزيد، انظر:

- تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش"، "خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قري البدو الإسرائيلية غير المعترف بها" (٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٨)، في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.hrw.org/ar/report/2008/03/30/255725>

- موقع "مبادرات صندوق إبراهيم"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[www.abrahamfund.org/5822](http://www.abrahamfund.org/5822)

وانظر أيضاً:

- قيس يوسف ناصر، "التخطيط والبناء في إسرائيل: بين السلطة المركزية والأقلية العربية"، "قضايا إسرائيلية"، العدد ٥٤ (رام الله: مدار / المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، في الرابط الإلكتروني التالي:

[www.madarcenter.org/files/450/\\_54/689/\\_-.pdf](http://www.madarcenter.org/files/450/_54/689/_-.pdf)

١٥ انظر:

- موقع *The Marker* في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.themarker.com/career/1.2748179>

- وكذلك: موقع *people & computers* في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.pc.co.il/it-news/167943/>

١٦ انظر موقع *calcalist* في الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.calcalist.co.il/real\\_estate/articles/0,7340,L-3667956,00.html](http://www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3667956,00.html)

١٧ بشأن كيفية تأطر الصناديق اليهودية - الأميركية الداعمة للشراكات العربية - اليهودية المحلية في إسرائيل، انظر موقع *Inter-Agency Task Force on Israeli Arab Issues* في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://iataskforce.org/events/view/455>

١٨ انظر: "السلطات المحلية العربية بين الواقع والتحديات!"، "فلسطيننا" / الموقع الرسمي لحركة "فتح"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://falestinona.com/OurPalWebSite/ArticleDetails.aspx?ArticleId=8883>

١٩ انظر ورود اسم مازن غنايم بين متحدثين في مؤتمر في جامعة هارفرد، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.economicprosperityforpeace.org/#!speakers/kcb4n>

٢٠ انظر: "ريفلين يزور سخنين، غنايم: ستعرفون فائدة الزيارة بعد عودته للقدس"، موقع "بokra" في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://bokra.megatam.net/Article-1341341>

وفي الموقع نفسه انظر أيضاً: "ريفلين يتناول وجبة الإفطار برفقة شخصيات مرموقة على مائدة سخنين"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.bokra.net/Article-1341432>

٢١ على سبيل المثال، انظر:

- "مواجهة على الهواء بين النائب أسامة السعدي ورئيس مجلس الفريديس يونس مرعي: لن نذل أنفسنا من أجل رصيف"، موقع "الشمس"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.ashams.com/art/162919/>

- غزل المؤسسة الإسرائيلية لرئيس بلدية الناصرة علي سلام الذي كان نائب رئيس البلدية عن الجبهة الديمقراطية قرابة عقدين من الزمن، في: "رئيس الدولة رؤبين ريفلين يزور بلدية الناصرة"، موقع "العرب"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alarab.com/Article/740705>

- "بالفيديو: علي سلام يدعو نتنياهو لزيارة الناصرة والأخير يؤكد رغبته بذلك"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alarab.com/Article/725135>

- فضلاً عن مهاجمته القائمة المشتركة وأعضائها من حين إلى آخر واتهامهم بالتقصير في أداء واجبهم تجاه جمهور مصوّتهم، دافع علي سلام عن اعتذار نتنياهو القبيح عن تحريضه السافر على شرعية حق المواطنين الفلسطينيين في الاقتراع يوم الانتخابات القطرية في العام الماضي. وللمزيد بشأن هذه المسألة انظر: وديع عواودة، "فلسطينيو الداخل يسخرون من اعتذار ونفاق نتنياهو لهم"، "القدس العربي"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alquds.co.uk/?p=572011>

- رحّب علي سلام بالفيديو الذي نشره رئيس الحكومة الإسرائيلي، وصرح في حديث مع الإذاعة العسكرية الإسرائيلية أن "رئيس الحكومة اعتذر ويجب أن نمنحه فرصة". وانتقد رداً أفعال النواب العرب على الفيديو، قائلاً: "[رئيس القائمة المشتركة أيمن] عودة والنواب العرب سيعارضون نتنياهو دائماً، إنهم لا يعنونني". وختّم كلامه، بالقول: "لو نقل نتنياهو الميزانيات وغير نهجه فحينها يمكن القول إن الاعتذار كان حقيقياً". وقد ورد تصريحه هذا في موقع "المصدر"، بعنوان: "رئيس بلدية الناصرة لعرب ٤٨: امنحوا نتنياهو فرصة"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.al-masdar.net/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-48-%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7>

٢٢ بشأن زيارات عودة ونواب القائمة المشتركة، انظر:

- صفحة أيمن عودة في موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، في الروابط الإلكترونية التالية:

<https://www.facebook.com/AymanOdeh1975/posts/1154908841240733>

<https://www.facebook.com/AymanOdeh1975/posts/1147217882009829>

<https://www.facebook.com/AymanOdeh1975/photos/a.459609320770692.109303.43352>

[9446712013/1118265524905065/?type=3&theater](https://www.facebook.com/AymanOdeh1975/photos/a.459609320770692.109303.43352)

- وانظر أيضاً موقع *The Marker* في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.themarker.com/news/1.2995198>

٢٣ انظر: "رئيس الدولة يلقي كلمة في مؤتمر افتتاح الأمل الإسرائيلي في التربية للعام الدراسي ٢٠١٥

/ ٢٠١٦"، موقع "رئيس دولة إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.president.gov.il/Arabic/Presidential\\_Activities/Press\\_Releases/Pages/news\\_171215\\_01.aspx](http://www.president.gov.il/Arabic/Presidential_Activities/Press_Releases/Pages/news_171215_01.aspx)

وانظر أيضاً: "الإسرائيلية المشتركة - الصيغة الأفضل للمواطنة في إسرائيل ضمن واقع وجود أربعة أسباط فيها"، موقع "مدار / المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"، في الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.madarcenter.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%8C-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%8C-%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/5953-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7](http://www.madarcenter.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%8C-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%8C-%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/5953-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7)

٢٤ انظر: "صور وتفصيل جديدة من زيارة رئيس الدولة لمدينة الناصرة"، موقع "بانيت"، في الرابط

الإلكتروني التالي:

<http://www.panet.co.il/article/1268940>

وانظر أيضاً: "ريفلين خلال زيارته للناصرة: نقول للمتطرفين والمحرضين أن لا مكان لهم بيننا"،

موقع "العرب"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alarab.com/Article/740535>

وكذلك انظر: الترويج للحملة في Innovation Showcase، على موقع "يوتيوب"، في الرابط

الإلكتروني التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=BdZZFC4jMxI>

٢٥ انظر موقع Amsterdamski، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://amsterdamski.com/page/6/>

## المراجع

## بالعربية

- بشارة، عزمي (٢٠١٠). "العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل". بيروت: مركز دراسات الوحدة، ط ٣.

## بالإنجليزية

- Jamal, Amal (2011). *Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity*. London and New York: Routledge.
- Zreik, Raef (2003). "The Palestinian Question: Themes of Justice and Power. Part II: The Palestinians in Israel". *Journal of Palestine Studies*, vol. XXX, no. 1 (Fall 2003), pp. 42-54.

## بالعبرية

- Bishara, Azmi (1993). *On the Question of the Palestinian Minority in Israel*. Teoria ve-Bikoret, vol. 3, pp. 7-20.

.....

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي  
تكوينات الإنكار والمسؤولية

أمل جمال

.....